

أثر عرض النقود والتضخم المستورد على التضخم المحلي: حالة الجزائر
*The impact of imported inflation and money supply on domestic inflation :
A case study of Algeria*

أ.د. سليمة لفضل¹

جامعة الجزائر 03

lafdal.salima@hotmail.fr

أ.د. صالح تومي

جامعة الجزائر 03

: Toumi.salah1956@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/03/ 03

تاريخ الاستلام: 2019/02/11

Abstract:

In this work, we presented an applied econometric model to illustrate the effects of both money supply and imported inflation on domestic inflation in Algeria during the period 1986-2016 using an ARDL model. The results revealed through the border test that there is a co-integration between the local inflation rate and the various explanatory variables included in the model together with the exchange rate. The study concluded that there is a positive relationship between the broad money supply, imported inflation and domestic inflation in the short and long runs, while we obtained an indirect relationship between the exchange rate and inflation in the long run, unlike short-run.

Key words: Money supply; imported inflation; exchange rate; domestic inflation; ARDL model

المقدمة:

يعد التضخم من أهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة والآخذة بالنمو على حد سواء، وقد تناولته الكثير من الدراسات -ولا تزال- بالبحث والتحليل وذلك لما له من آثار كبيرة على كافة مرتكزات الاقتصاد الجزائري (الميزان التجاري، ميزان المدفوعات... الخ)، وجميع مؤشرات (الاستهلاك الكلي، الاستثمار الكلي...) بالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية. بشكل عام، ينشأ التضخم عن عوامل خارجية تكون مرشحة للاستمرار، وأخرى داخلية يمكن اتخاذ السياسات الملائمة للتعامل معها، ولقد شهد الاقتصاد الجزائري معدلات تضخم مرتفعة في عدة سنوات، كنتيجة لأسباب مختلفة بعضها داخلي كما أشرنا والبعض الآخر خارجي. هنا تبرز إشكالية الدراسة حول مدى مساهمة التضخم المستورد (كمتغيرة خارجية) و عرض النقود (كمتغيرة داخلية) في تحديد معدل التضخم المحلي وتغيره في الجزائر، بمعنى ما مدى استجابة مستوى الأسعار المحلية للتغيرات التي تحدث في الأسعار الخارجية والمثلة في التضخم المستورد، وكذا التغيرات التي تحدث على المستوى المحلي والمتمثلة في عرض النقود. تهدف الدراسة إلى تحديد كيفية ومدى تأثير معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري بالتضخم المستورد وبالتغيرات التي تحدث في عرض النقود. حيث يقوم البحث على اختبار صحة فرضية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية واقتصادية بين معدل التضخم المحلي والتضخم المستورد وكذا عرض النقود في الاقتصاد الجزائري من خلال إتباع المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بتطبيقات الاقتصاد القياسي وأدوات التحليل الإحصائي.

الدراسات السابقة:

لقد تباينت وجهات نظر المدارس والنظريات المختلفة التي تصدت لتفسير ظاهرة التضخم، فمنهم من رأى أن سبب التضخم هو ارتفاع التكاليف، وآخرون قالوا بأن السبب في التضخم هو زيادة الطلب على العرض، وهناك من يعتبر أن التضخم يعود إلى إفراط السلطات النقدية في إصدار النقود بما لا يتناسب مع حجم السلع والخدمات المتاحة، وهناك من يرى أن السبب في التضخم يعود إلى التضخم المستورد، أي ارتفاع تكاليف الواردات، وعلى ضوء ذلك سوف نتطرق إلى بعض الدراسات الاقتصادية التي اهتمت بتحليل وقياس التضخم ونورد بعضها فيما يلي:

- دراسة (عفراء حضور، 2010)، بعنوان: "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سوريا خلال الفترة (1990-2010)" وأشارت النتائج إلى أن التضخم المستورد لعب دورا كبيرا في تسجيل معدلات تضخم عالية ساهمت في تغذيتها أيضا العوامل الداخلية، وتوصل إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين معدل التضخم والتضخم المستورد¹
- دراسة (شقيب عيسى، بن زيان راضية): "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر" وقد توصلنا من خلال النتائج إلى الدور الكبير الذي يلعبه سعر الصرف في التأثير على كل من الصادرات والواردات ومؤشر أسعار المستهلك، كما بينت الدراسة مكانة الأسعار الدولية في تحديد التضخم المحلي².

- ففي دراسة جوي (Jongmoo Choi)، عن أثر التغير في أسعار الواردات في السوق العالمي والتغير في سعر الصرف على سعر السلع في السوق المحلية بالعملة الوطنية في اليابان، تم التوصل إلى أن الزيادة في الأسعار العالمية للسلع المستوردة يؤدي مباشرة إلى زيادة الأسعار المحلية لهذه السلع، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع المنافسة لها، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى. و وجد أيضا أن دخول السلع الاستهلاكية المستوردة مباشرة في حساب مؤشر الأسعار يسبب ارتفاعا في المستوى العام للأسعار. كما أن سعر السلع التجارية سيزداد بسبب زيادة الطلب عليها، أي أن سعر السلع المستوردة وغير المستوردة (المحلية) سيزداد نظرا لزيادة سعر الأولى في بلد المنشأ، ويزداد سعر الثانية نظرا لتحويل الطلب نحو السلع المحلية. و وجد جوي أيضا أن تخفيض العملة المحلية سيزيد من أسعار السلع المستوردة، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم المحلي³.

المحور الأول: ماهية التضخم المستورد وقنوات إنتقاله:

أولا: ماهية التضخم المستورد:

يمكن التعبير عن التضخم المستورد بأنه التضخم الذي يوجد في دولة ما والناجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية التي تعتمد عليها الدولة المعنية في وارداتها، وتزيد مشكلة التضخم المستورد خطورة في الدولة التي تعاني من درجة انكشاف اقتصادي كبير في اقتصادها⁴.

وترى بعض الدراسات أن التضخم المستورد هو شكل مستقل من أشكال التضخم والذي ينتج عن تغير في العلاقات الاقتصادية الدولية لمصلحة أو لغير مصلحة الدولة المعنية. حيث أن لكل دولة ميزان مدفوعاتها الخاص بها والذي يعكس المعاملات الاقتصادية التي تحصل بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في باقي الدول خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، وبالتالي فإن تبادل العلاقات الاقتصادية الدولية للدولة المعنية مع باقي دول العالم، والتي تظهر في شكل فائض أو عجز في ميزان مدفوعاتها، قد تكون سببا رئيسيا في حدوث ما يسمى بالتضخم المستورد⁵.

ثانياً: قنوات انتقال التضخم المستورد:

ينتقل التضخم بين الدول من خلال ما يعرف بدورة الأعمال الدولية وحركة التجارة الدولية. وبصفة عامة يمكن تقسيم قنوات انتقال التضخم المستورد إلى⁶:

1- القناة السلعية: وهي من أهم آليات انتقال التضخم وذلك بسبب حجم الاستيراد في الدول النامية، فالسلع والخدمات المستوردة أصبحت لها دوراً أساسياً في هيكل أسعار السلع والخدمات المتداولة في الأسواق المحلية، وهنا يظهر الدور الفعال لكل من الواردات والصادرات السلعية في تحديد هيكل الأسعار الداخلية.

2- قناة تكلفة الخدمات والتكنولوجيا: فالدول النامية لا تدفع ثمن ارتفاع السلع فقط بل تدفع الكثير من المصاريف التي تزيد في النهاية من خسائرها وكذا التكلفة الضرورية، حيث أن الخدمات المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير كالشحن والتأمين، قد ارتفعت هي الأخرى ضد مصلحة هذه الدول، كما أن شراء التكنولوجيا والبراءات تدفع كلها نحو ارتفاع الأسعار سواء للسلع أو للأعمال المقدمة.

3- القناة المالية: إن حركة رؤوس الأموال الأجنبية ما بين الدول تشكل مصدراً مهماً لإحداث تقلبات حادة في أسعار الفائدة، معدلات الربح، قيمة العملة الوطنية، أسعار السلع والمحافظ المالية الموظفة. ترفع من مستوى الإنفاق العام وتؤدي إلى ارتفاع واسع في الطلب، خاصة وأن هذه الأموال تتجه نحو القطاعات الأكثر ربحاً لها وهي القطاعات التصديرية كالصناعة الاستخراجية.

إن معدلات الفوائد والأرباح المرتفعة التي تجنيها رؤوس الأموال الأجنبية من دخولها أي بلد، لا يمكن أن تبقى بدون تأثير في رأس المال الوطني، الذي سيرفع من معدلات ربحه هو الآخر، بل تزداد المنافسة على العموم في القطاعات غير الإنتاجية التي تجلب معدلات الأرباح الأعلى، مما يسبب ضغطاً على الأسعار، سواء بارتفاع التكلفة أو بزيادة الإنفاق. وبما أن السوق المالية غير مستقرة وهي على العموم سوق قصيرة الأجل، فإن ذلك سيحدث تقلبات واسعة لا بد أن تظهر نتائجها في الأسعار لا سيما وأن خروج رؤوس الأموال لا يقف في حدود فوائد الديون وإعادة تصدير أرباح رؤوس الأموال فقط بل يشمل أيضاً هروب رؤوس الأموال المحلية.

4- القناة النقدية:

على الرغم من أن العديد من الدول لا تزال تنتهج نظم أسعار الصرف الثابتة أو غيرها من أنواع أنظمة الصرف، فقد ازداد عدد الذين يعتمدون نظاماً أكثر مرونة، لما توفره من حماية أفضل ضد الصدمات الخارجية وما تحققه من استقلالية أكبر في السياسة النقدية، وتنتقل هذه الآلية وفقاً للحالات التالية:

● **الحالة الأولى:** في ظل أسعار الصرف الثابتة تواجه الدولة التي تقوم بتثبيت سعر الصرف تغيراً في قاعدتها النقدية، بينما لا يحدث ذلك عند الدول غير المتدخل في تحديد سعر صرف عملتها. و عليه فإن التضخم يمكن أن ينتقل من الدولة صاحبة العملة الرئيسية إلى الدول الأخرى من خلال التوسع في القاعدة النقدية، طالما تتدخل سلطاتها في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على ثبات سعر الصرف.

● **الحالة الثانية:** التضخم الذي ينشأ في الدولة التي تقوم بتثبيت سعر الصرف لا ينتقل إلى الدولة صاحبة العملة الرئيسية و التي لا تقوم بتثبيت سعر صرفها.

● **الحالة الثالثة:** إذا لم تقم إحدى هذه الدول بتثبيت سعر الصرف، فإنه لن يكون هناك اتجاه نحو انتقال التضخم عبر الآليات النقدية، ويعود ذلك إلى أن إحدى الدولتين لن تغير الجزء من احتياطياتها الدولية الذي تتكون منه القاعدة النقدية من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي.

- **الحالة الرابعة:** في ظل أسعار الفائدة المعومة، فإن جزءا من الاحتياطيات الدولية، الذي تتكون منه القاعدة النقدية للبلد، سوف يتأثر بما يقوم به البنك المركزي من تدخل في سوق الصرف الأجنبي و تتحدد التأثيرات على القاعدة النقدية لكل بلد بمقدار عملتها التي قام بنكها المركزي بشرائها أو بيعها في عملية التدخل.
- والجدير ذكره أنه من الممكن تحويل العملات الأجنبية الموجودة في الاحتياطي إلى ذهب لتجنب أثر الانخفاض في أسعار العملات الأجنبية، ولكن تحويل الاحتياطيات النقدية إلى ذهب عملية مكلفة جدا. بالإضافة إلى ذلك فإنها تؤدي إلى تجميد الاحتياطي في صورة أقل سيولة.

المحور الثاني: التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2016)

من خلال تتبعنا لمؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك يتبين لنا بوضوح وجود تضخم في الاقتصاد الوطني وبالتالي ضعف القوة الشرائية للدينار وتراجع في سعر صرف الدينار أمام العملات الأجنبية. في نفس السياق، لتأكيد أو نفي الظاهرة، سوف نقوم بدراسة العلاقة بين معدل التضخم وأهم العوامل المؤثرة فيه من خلال:

- عوامل داخلية والتي من أهمها عرض النقود، وهو العامل المغذي للضغوط التضخمية. فالزيادة في إصدار النقود وبنسبة تفوق نمو الدخل الحقيقي لا بد أن تؤدي إلى تضخم حيث تطارد النقود الكثيرة سلعا وخدمات قليلة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وفي هذا الإطار يتم تحديد حجم الفجوة التضخمية ومؤشر الاستقرار النقدي وتقدير سرعة التداول النقدي ونسبة حجم الإفراط النقدي.
 - عوامل خارجية والتي من أهمها التضخم المستورد وهي أسعار ما يتم استيراده من سلع وخدمات منتجة خارج الاقتصاد الوطني.
- أولا: قياس الفجوة التضخمية والتضخم:**

1- مؤشر المستوى العام للأسعار CPI، والمؤشر الضمني PGDP: ويتضح من خلال الشكل (01) أن المؤشر الضمني عرف اتجاهها عاما متزايدا خلال الفترة 2016-1986، ويعكس ذلك التغيرات الفعلية والحقيقية التي حدثت في المستوى العام للأسعار. حيث ساهم في ذلك الزيادات الكبيرة التي حدثت في كمية النقود والتي أدت بدورها إلى حدوث اختلال في معامل الاستقرار النقدي، دافعة بالاتجاهات التضخمية نحو الأعلى. من جهة أخرى، أدى التزايد في وتيرة النمو في المؤشر الضمني (PGDP) وابتعاد الهوة بينه وبين المؤشر العام لأسعار الاستهلاك إلى حدوث تغيرات في هذين المؤشرين ابتداء من سنة 1999 لم تكن متماثلة. يعود ذلك إلى أن التضخم الذي حدث في مؤشر أسعار الاستهلاك كان سببه ارتفاع درجة التضخم المستورد، جنوح مستوى الأسعار العالمية نحو الانخفاض وحدث بعض الاستقرار في الطلب الكلي. أما التضخم الذي حدث في المؤشر الضمني فيعود سببه بالدرجة الأولى إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية بسبب احتوائه على أسعار السلع الوسيطة والإنتاجية من جهة، وإلى ارتفاع أسعار البترول التي يتضمنها هذا المؤشر في جانب أسعار الصادرات من جهة أخرى.

2- معامل الاستقرار النقدي:

يتحقق الاستقرار النقدي عادة عند تعادل معدل التغير في كمية النقود $\frac{\Delta M}{M}$ مع معدل التغير في إجمالي الناتج الوطني $\frac{\Delta Y}{Y}$. يمثل الفرق بينهما مؤشر الاستقرار النقدي حيث⁷:

فإذا كان:

- $B = 0$ هذا يدل على وجود استقرار نقدي

- $B < 0$ يدل على عدم وجود استقرار نقدي (فجوة انكماشية)، بمعنى وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالسلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.
 - $B > 0$ هذا يدل على عدم وجود استقرار نقدي (ضغوط تضخمية)، بمعنى أن النمو في كمية النقود يفوق باستمرار معدل التغير في إجمالي الناتج الوطني، وهذا يفضي إلى وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة، وبالتالي استمرار هذا الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية.
- من خلال تتبعنا للجدول رقم 01 (الملحق 02) فإننا نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق نموا متواصلا خلال الفترة (2000 – 2016)، وهذا ما يؤكد وجود اتجاهات تضخمية اختلفت حدتها من فترة إلى أخرى مما يوضح كذلك مدى الاختلال بين معدل النمو في كمية النقود ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يفسر دخول الاقتصاد الجزائري في حالة عدم استقرار نقدي و بالتالي دفع الأسعار نحو الارتفاع. في نفس السياق، نلاحظ كذلك أن معامل الاستقرار النقدي سجل أكبر قيمة له وصلت إلى 14.53% خلال الفترة (2000-2003)، موضحا الفرق الكبير في التطور الحاصل للكتلة النقدية مقارنة بتطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي وفقا للأسعار الثابتة.

3- معيار الإفراط النقدي: يمثل هذا المعيار الفائض في السيولة عن حاجة النشاط الاقتصادي الكلي، ويتم احتسابه وفق العلاقة التالية⁸:

$$\text{الإفراط النقدي} = \alpha_0 \text{GDP} - M_s$$

حيث تعبر M_s عن عرض النقود بالمفهوم الواسع، GDP : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2010 الثابتة، و α_0 تعني متوسط نصيب وحدة الناتج المحلي الحقيقي من كتلة النقود لسنة الأساس وذلك بقسمة عرض النقود على GDP .

من خلال تتبعنا للجدول 02 نلاحظ أن سنوات الدراسة خلال الفترات الممتدة من (1986-2008) قد سجلت فوائض في السيولة عن حاجة النشاط الاقتصادي، وتشير إلى ظهور فجوات تضخمية أو ضغوط تضخمية اختلفت حدتها من فترة لأخرى تنعكس في شكل ارتفاعات مستمرة في الأسعار. غير أن أحد الأسباب الأساسية لبروز فجوة تضخمية في السنوات من 1986 إلى 1999 يعود إلى التخفيض الكبير الذي حدث في العملة. كما أن الأساس النظري الذي ينطلق منه هذا المقياس، وهو النظرية الكمية للنقود التي تفترض ثبات الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية واستقلاليته عن التغيرات النقدية وثبات سرعة التداول الداخلية وغيرها، كل هذا غير صحيح بالمقارنة مع ما يحدث في الحياة الاقتصادية من تأثيرات متبادلة فيما بين هذه المتغيرات⁹. حيث تركز هذه النظرية الإهتمام على الإفراط في عرض النقود وما ينجم عنها من ارتفاع في الأسعار متجاهلة إمكانية تسرب الفائض في الأرصد النقدية باتجاه سوق خدمات عناصر الإنتاج أو سوق الأصول المالية.

4- سرعة دوران النقود: تشير كل الشواهد العملية عن الاقتصاديات المختلفة إلى أن التضخم لا يمكن أن يستمر إلا إذا استمر نمو عرض النقود، وبصورة أدق أن الزيادة المتواصلة في معدل نمو عرض النقود فوق ما يتطلبه نمو الناتج تؤدي في المدى البعيد إلى زيادة مماثلة في معدل التضخم وحتى ندرك ذلك وبصورة أوضح نعود إلى النظرية الكمية للنقود وفقا للمعادلة التالية¹⁰:

$$MV = PT \dots \dots \dots (2.1)$$

حيث أن: T, P, V, M تمثل كمية عرض النقود المتداولة، سرعة دوران النقود في المعاملات، الرقم القياسي لأسعار السلع المنتجة، الحجم الحقيقي للمبادلات على التوالي. فالعلاقة (2.1) أعلاه هي متطابقة محاسبية وليس هناك إمكانية لكي لا تكون صحيحة. ومنه تقرأ سرعة تداول النقود¹¹:

$$V = \frac{P.Q}{M} = \frac{a}{b} \dots \dots \dots (2.2)$$

و استنادا على المعادلة (2.1) السابقة يمكن أن نحدد المستوى العام للأسعار ليصبح:

$$P = \frac{MV}{T} \dots \dots \dots (2.3)$$

لكن هناك صيغة للمعادلة (2.1) التي تركز على المعاملات الدخلية، بحيث:

$$MV = Py \dots \dots \dots (2.4)$$

و يشير (y) إلى حجم الإنتاج الحقيقي الجاري. وهذه العلاقة مرة ثانية، تصبح متطابقة طالما أننا نعرف سرعة الدوران بأنها العامل المتبقي الذي يكون مستواه هو الذي يحقق تساوي طرفي المعادلة¹².

لقد إرتفعت سرعة التداول في الاقتصاد الوطني (الجدول 03- الملحق 02) من 1.28 في المتوسط خلال الفترة (1986-1989) إلى 2.67 خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 1997 وهو ما يعتبر أحد المؤشرات القوية للمصادر التضخمية، وهذا يؤكد أن سرعة دوران النقود في الاقتصاد الوطني كان لها دورا مهما في ارتفاع الأسعار وبالتالي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم وحدتها بالرغم من نموها المتباطئ. يمكن إرجاع ذلك إلى أحد الأسباب المباشرة والمتمثلة في تحويل جزء أو نسبة كبيرة من حصيللة إيرادات الصادرات باتجاه خدمة المديونية الخارجية، والتدهور المستمر في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية والدولار الأمريكي كذلك، بحيث أنه يمثل العملة الأساسية لحصيللة الصادرات الجزائرية، ومن جهة أخرى ظهور أسعار الفائدة الموجبة وتطور عادات الادخار لدى العائلات. في حين عمل التدهور الدائم في نصيب الفرد الجزائري من الناتج الداخلي الخام والركود الاقتصادي، على كبح نمو سرعة دوران النقود بصفة عامة ، أين نلاحظ أنها تراجع بعد ذلك حتى نهاية الفترة (2013-2016)، والتي وصلت إلى 1.27. تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه القيم تظل بعيدة نوعا ما عن المقاييس المتعارف عليها في النظرية الاقتصادية والدول الصناعية وحتى بعض الدول النامية، ويظهر ذلك من خلال حدوث تذبذبات في قيمتها طيلة فترة الدراسة.

5- معيار فائض الطلب:

يستند هذا المعيار، في قياس الفجوة التضخمية، على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار وفقا لأفكار الاقتصادي كينز في النظرية العامة، والتي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي، يعني ذلك بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، تمثل حالة من التضخم وتدفع مستويات الأسعار المحلية إلى الارتفاع. يمكن صياغة فائض الطلب وفق المعادلة التالية¹³:

حيث أن: D_x : فائض الطلب الخام، I : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية، ΔIV : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية، Y : الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية،

C_p, C_g : الاستهلاك العام والخاص بالأسعار الجارية

نلاحظ من خلال صيغة فائض الطلب، أنها تحمل أثر المعاملات الخارجية من الصادرات والواردات على كل من الطلب الفعال والمتاح من السلع والخدمات. وهنا نميز ثلاث حالات:

✓ حالة التوازن: رصيد المعاملات الجارية يعادل الصفر، وهنا لا يتأثر حجم فائض الطلب.

✓ **حالة الفائض:** لما تزيد قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، ويحقق ميزان المعاملات الجارية فائضا نرسم له بـ "S"، وهنا لابد أن يضاف هذا الفائض إلى إجمالي فائض الطلب ويصبح:

✓ **حالة العجز:** أين يحقق ميزان المعاملات الجارية عجزا ونرسم له بـ "F"، والذي يجب أن يطرح من إجمالي فائض الطلب ويصبح:

من خلال الشكل (02)، نلاحظ تزايدا مستمرا في قيمة صافي فائض الطلب ليعرف انخفاضا طفيفا سنة 2000، أين قدر بـ 2500.40 مليار دج ليعاود الارتفاع مجددا ابتداء من سنة 2001 إلى غاية نهاية الفترة. يعتبر هذا التطور الانفجاري خير دليل على وجود ضغوط تضخمية، مما يمثل ضغطا على قدرة الإنتاج المحلي الفعلية وعلى الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني. كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الارتفاع الذي شهدته فائض الطلب له علاقة قوية بتدهور سعر الصرف والنمو السنوي في حجم الواردات من السلع والخدمات.

ثانيا: التضخم المستورد ودوره في تغذية الضغوط التضخمية في الجزائر:

تزامن تزايد دور التضخم المستورد على الصعيد العالمي مع انفتاح الاقتصاديات العربية النفطية ومنها الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة، لاسيما في ظل الاستيراد المكثف للسلع والخدمات. يضاف إلى ذلك أن حجم وهيكل التجارة الخارجية للجزائر، خصوصا في شق الواردات، من شأنه أن يعزز اتجاهات التضخم المستورد في الجزائر.

1- معدل انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي:

تتطلب معرفة تأثير الاقتصاد الجزائري بالتضخم العالمي متابعة تطور مؤشر الانفتاح الاقتصادي على الخارج، أين نلاحظ من خلال تطور معدلات هذا الأخير، بالنسبة للفترة المبنية في الجدول رقم 04 (الملحق 02)، أن الاقتصاد الوطني منفتح بمعدلات تجاوزت 50 بالمائة في المتوسط. يدل هذا على محدودية الطاقات الإنتاجية الجزائرية في تلبية احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات الاستهلاكية أو الاستثمارية، منها كسياسة إحلال الواردات، مما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية و لاستيراد التضخم من الخارج، و الذي يعد انعكاسا للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الذي عاشته الجزائر في السنوات الأخيرة باعتبار أن هذين العاملين عرضا للسياسة الاقتصادية الداخلية إلى التأثير بالتطورات الاقتصادية التي حدثت على المستوى الدولي عبر مسار التجارة الدولية. ومما ساعد في هذا الأمر طبيعة النمط الاستهلاكي وطبيعة السوق الذي يقوم على التوسع في الواردات لتغطية احتياجات السوق المحلي في ظل تزايد الأهمية النسبية للواردات في الاقتصاد الجزائري.

من المعلوم أن أسعار هذه المنتجات تلعب دورا كبيرا في التأثير على مستوى الأسعار المحلية لاسيما إذا كانت أسعار هذه السلع مرتفعة في بلد المنشأ، وتجدر الإشارة إلى القول بأن ارتفاع معدل التضخم المستورد يكون واضحا، بشكل أساسي، في مجموعة الأطعمة والمشروبات ومجموعة السلع والخدمات الأخرى والتي تنعكس بدورها على معدلات التضخم المحلية.

يوضح الجدول (05) توزيع المواد المشكّلة للواردات إلى غاية نهاية أوت 2017، أين يعبر هيكل الواردات الجزائرية في هذا الجدول على مدى تبعية الجهاز الاستهلاكي والإنتاجي في الجزائر إلى الاقتصاد العالمي. إذا كانت الواردات تحتوي على نسبة مرتفعة من السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعارها المحلية في ظل عدم وجود مرونة للإحلال المحلي لهذه السلع، مما يولد ضغوطا تضخمية داخلية. وبالرغم من تراجع قيمة الواردات وخاصة الاستهلاكية منها إلى غاية أوت 2017 كما هو ملاحظ في نفس الجدول، إلا أن غياب البديل المحلي وضعف الإنتاج الوطني ساهم بدوره في ارتفاع أسعار هذه السلع محليا.

يوضح الجدول (06) حجم التضخم المستورد وإسهامه في التضخم المحلي (أنظر ملحق 02)، حيث عرفت الفترة (2001-2010) ارتفاعا في معدلات التضخم المستورد ليعرف أعلى مستوى له بـ 47% في المتوسط خلال الفترة (2006-2009)، ويعود ذلك إلى انطلاق برامج التنمية (برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو) وما تحتاجه من مواد أولية غير متوفرة محليا. بالإضافة إلى ذلك فإن سعر صرف اليورو المرتفع ساهم في ارتفاع الأسعار المحلية نظرا لأن أكثر من 50% من الواردات الجزائرية تأتي من الاتحاد الأوروبي، في حين أن أغلب إيرادات الصادرات تكون بعملة الدولار الأمريكي. وابتداء من سنة 2012 عرف التضخم المستورد تراجعاً في معدلاته وهذا نتيجة لانخفاض أسعار المنتجات الفلاحية الدولية، أين بلغت نسبته 27.4% في المتوسط خلال الفترة (2010-2013)، ثم 21% خلال الفترة (2014-2016).

ثالثا: الجانب التطبيقي: دراسة قياسية لأثر كل من عرض النقود، التضخم المستورد وسعر الصرف على التضخم المحلي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):

1- إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهي إحدى شروط التكامل المتزامن، وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى إستقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها. ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أننا اعتمدنا على اختبارين وهما إختبار Augmented -Dickey Fuller وكذا اختبار Phillips-Perron. يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في الجدول رقم (07) (أنظر الملحق).

يتضح من خلال هذا الجدول أنه تم قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة بالنسبة للمتغيرات (INF/ INFIM/ TCH)، إلا أنه تم رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لنفس هذه المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة $I(1)$ ، غير أن سلسلة معدل نمو عرض النقود (MS) كانت مستقرة عند مستواها، وبالتالي فهي متكاملة من الرتبة $I(0)$.

2- منهجية الحدود لاختبار التكامل المتزامن:

سنقوم أولاً باختبار علاقة التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (VECM)، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$d(\text{inf}_t) = c$$

بالانتقال إلى اختبار الحدود (ARDL)، يوضح الجدول (08)، والذي اقترحه كل من Pesaran Et Al، أن نتائج حساب إحصائية (F) هي أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج عند مستوى معنوية 10%، وهذا ما يؤكد رفض فرضية العدم ويؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

3- التوازن في الأجل الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من التضخم المحلي ومختلف المتغيرات المفسرة له، سنعمد إلى قياس العلاقة طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه الخطوة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول (09)، أين نلاحظ وجود علاقة طردية ومعنوية بين كل من عرض النقود، التضخم المستورد والتضخم المحلي في المدى الطويل. يعني هذا أن ارتفاع نمو المعروض النقدي، بمعناه الواسع، وكذا الارتفاع في معدل التضخم المستورد سيؤدي إلى ارتفاع التضخم المحلي، إلى جانب العلاقة

العكسية غير المعنوية بين سعر الصرف والتضخم المحلي في الأجل الطويل. هذا يتناقض مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، إذ لا بد من وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل التضخم. يمكن تفسير هذا على النحو التالي:

إن الاقتصاد الجزائري مر بعدة فترات وتغيرات جذرية، أي الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق. نجد كذلك السياسات المتتابة لتخفيضات الدينار الجزائري من قبل الحكومة، وخاصة في بداية تسعينيات القرن الماضي، كان من شأنها رفع معدلات التضخم، حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها خلال الفترة (1990-1996) ثم تراجعت بعدها، في الفترة (1997-2016). لقد اتضح ذلك من خلال فعالية السياسة المتبعة من قبل الحكومة أي سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي، أين استمرت الحكومة بخفض قيمة الدينار تدريجياً وهذا مع التحكم الجزئي في مستويات التضخم.

إن ما يمكن تبريره حول هذا التناقض الحاصل في العلاقة غير المباشرة بين سعر الصرف والتضخم في الأجل الطويل، هو أنه عند ارتفاع احتياطات الصرف تمتنع السلطات عن اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز. فالمعروف عن هذه السياسة أنها من أهم المصادر التضخمية في البلدان النامية، والمتتبع لتطور كل من احتياطات الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر يلاحظ أنه، خلال الفترة (1990-1998)، كلما كانت احتياطات الصرف منخفضة كان التضخم مرتفعاً، وعندما ارتفعت احتياطات الصرف نتيجة ارتفاع أسعار البترول لم تلجأ السلطات إلى التمويل بالعجز وبالتالي تراجع معدل التضخم. بالإضافة إلى ذلك أدت فعالية السياسة النقدية، من خلال استهداف التضخم من قبل البنك المركزي وضبط معدلاته مع تخفيض قيمة العملة الوطنية، إلى تبرير العلاقة العكسية الموجودة ما بين هذين المتغيرين، والجدول (09) يوضح مقدرات معلمات الأجل الطويل.

فيما يخص حد تصحيح الخطأ $(-1)ECM$ فقد ظهر بإشارة سالبة (-0.48) وعند مستوى معنوية 1%، بمعنى أن 48% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في سنة واحدة من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى، والجدول (10) يوضح نتائج تقديرات حد تصحيح الخطأ.

4- إختبار LM-TEST للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء:

من خلال الجدول (11) نلاحظ أن نتائج إحصائية فيشر تشير إلى أن:

$Pr(F_{1,19}) = 0.57 > 0.05$. نفس الشيء فيما يخص $LM = Obs * R-squared$ حيث $Pr(X_1^2 = 0.49)$ هي أكبر من مستوى معنوية 5% مما يؤدي بنا إلى قبول فرضية العدم التي تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

5- إختبار إستقرارية النموذج (Stability Test):

لغرض التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares)، بحيث يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة المدى مع المعلمات قصيرة المدى.

من خلال البيانيين الموجودين بالشكل (04)، نلاحظ أن إختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) بالنسبة لنموذج الدراسة، هو داخل حدود المنطقة الحرجة، مشيراً إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%. يحدث نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي (CUSUMSQ) وبالتالي نستنتج من خلال هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً بين نتائج الأجلين، الطويل والقصير.

الخاتمة:

توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن التضخم المستورد يمثل أحد أشكال تبعية الاقتصاد الوطني للعالم الخارجي. هذه التبعية نابذة من طبيعة بنية الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية الخام ليستورد مقابلها مواد وسلعا مصنعة في الدول الرأسمالية الصناعية، وهو ما يمثل انتقال التضخم عبر القنوات السلعية إلى جانب انتقال آخر عبر القنوات النقدية التي تركز على أسعار الصرف وأسعار الفائدة أو الانتقال عبر القنوات المالية التي تقوم على أساس الأموال الأجنبية المتدفقة.

بناء على ما ورد ومن خلال الدراسة التحليلية والقياسية إتضح جليا أن التضخم المستورد يعد من أهم أسباب تغير التضخم المحلي ويعود هذا إلى جملة من الأسباب أهمها ضعف الإنتاج الوطني كما أشرنا أعلاه. فالأعوان الاقتصاديون، في حالة ارتفاع سعر السلع الأجنبية، لا يجدون بديلا على المستوى المحلي مما يضطرهم إلى اللجوء إلى السلع المستوردة ذات السعر المرتفع، كما تؤثر الزيادة في كمية النقود على المستوى العام للأسعار عند غياب موازنة آنية بين التدفقات النقدية والتدفقات الحقيقية، مما يخلق ضغوطاً تضخمية وهذا ما عكسته العلاقة الطردية بين معدل نمو عرض النقود بمعناه الواسع ومعدل التضخم المحلي في الجزائر.

بناء على ما سبق فإنه يمكن صياغة عدد من التوصيات على النحو التالي:

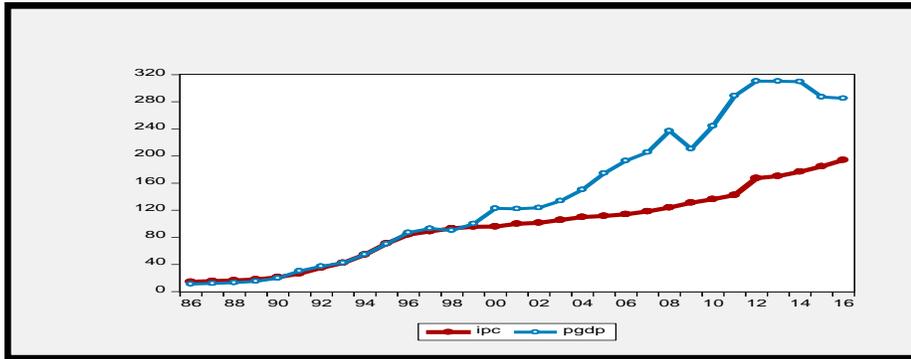
❖ العمل على الحد من أثر القناة المباشرة للتضخم المستورد، عن طريق إحلال السلع المستوردة التي لها ثقل نسبي في سلة المستهلك الجزائري، خصوصا السلع الغذائية، بغية الحد من آثار أزمة الغذاء العالمية على الأسعار المحلية، وذلك عن طريق تنويع الاقتصاد بالتوسع في الأنشطة خارج قطاع المحروقات، وكذا تشجيع كل أنواع الإستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات، عبر مشاريع الشراكة للإستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية، من أجل التقليل من التكاليف الإنتاجية، وكذا التحكم في عرض النقود، بحيث تتوافق معدلات نموه الحقيقية مع معدلات النمو للنتائج المحلي الإجمالي.

❖ الارتقاء بجودة المنتج المحلي القادر على إشباع احتياجات الأفراد من ناحية ومنافسة المنتج الأجنبي من ناحية أخرى.

❖ تفعيل أدوات كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في مواجهة التضخم المستورد خاصة ما يتعلق بخفض الضغط الكلي على السلع والخدمات المستوردة.

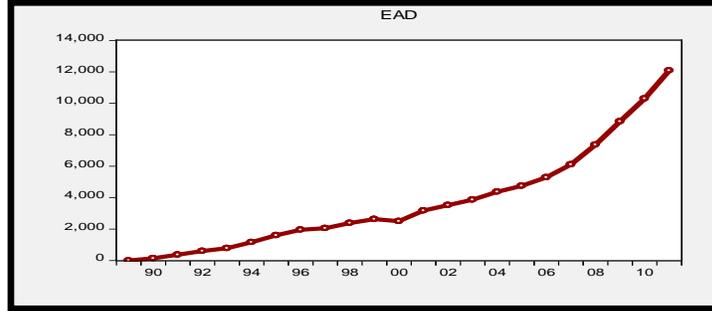
الملاحق:

الملحق 01: الشكل 01: تطور كل من مؤشر أسعار الاستهلاك والمؤشر الضمني خلال الفترة 1986-2016



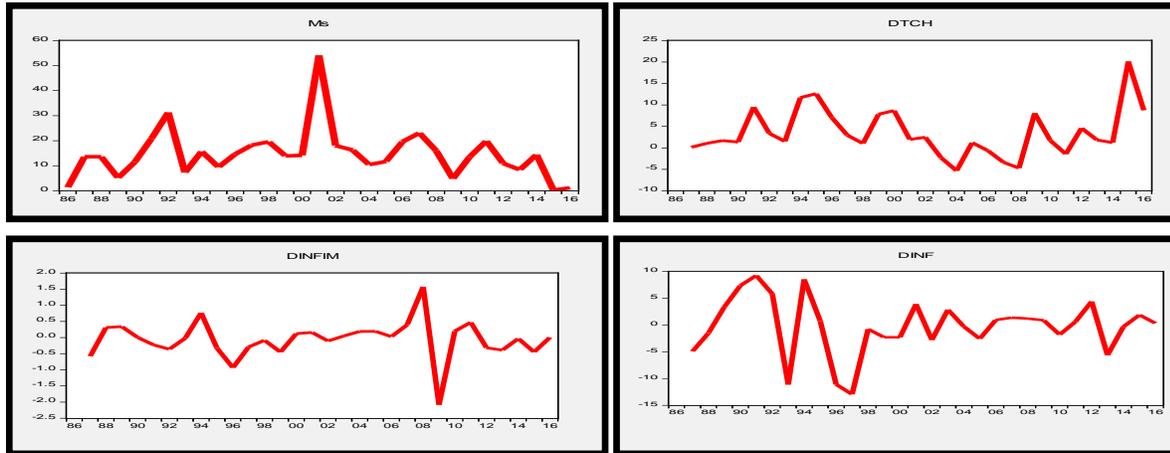
المصدر: من إعداد الباحثين إستنادا إلى معطيات البنك الدولي

الشكل 02: تطور فائض الطلب خلال الفترة 1986-2011



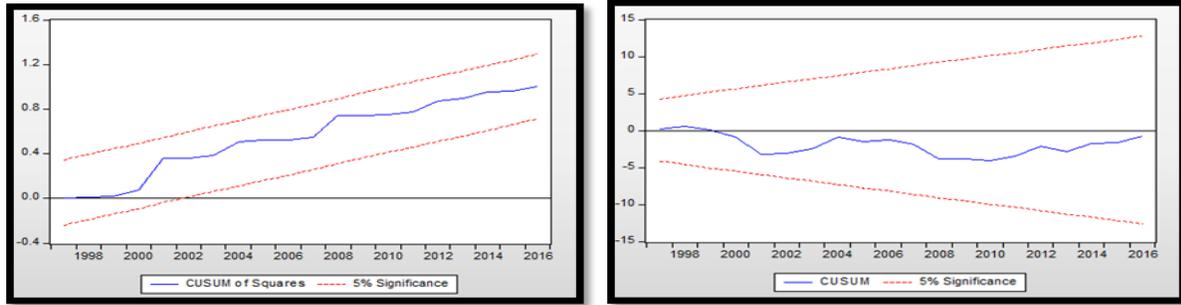
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على حوصلة 1962-2011، الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل 03: التمثيل البياني للسلاسل المستقرة لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews09

الشكل 04: نتائج اختبار إستقرارية النموذج (Stability Test)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج eviews9

الملحق 02:

الجدول رقم 01: معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2016

الفترة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (10 ⁶)	التغير في الناتج	عرض النقود (10 ⁶)	التغير في عرض النقود	معامل الاستقرار النقدي
2000-2003	3600714.73	4.65725	2524829.35	19.195	14.5375
2004-2007	4344124.93	3.6555	4644853.91	13.77725	10.1225
2008-2011	4838427.54	2.5575	8114647.67	11.743	9.185
2012-2016	5584501.4	3.3608	12838817.3	6.3408	2.978

من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الجدول 02: حجم الإفراط النقدي ونسبته في الإقتصاد الوطني خلال الفترة 1986-2016 (10⁶)

السنة	GDP=R	عرض النقود Ms	حجم النقود الأمثل GDP α ₀	الإفراط النقدي
1986-1989	2708788.56	271506	4577852.662	4306346.662
1990-1993	2785570.49	471677	4707614.121	4235937.121
1994-1997	2877048.31	816802.25	4862211.636	4045409.386
1998-2001	3300224.37	1632307.12	5577379.186	3945072.063
2002-2004	3999545.2	3462767.48	6759231.388	3296463.907
2005-2008	4588003.78	6278335.52	7753726.387	1475390.865
2009-2012	4978559.26	9129439.42	8413765.152	-715674.2679
2013-2016	5675533.93	13294737.9	9591652.337	-3703085.572

المصدر: من إعداد الباحثين إستناداً إلى معطيات البنك الدولي

الجدول 03: سرعة تداول النقود في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1986-2016)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ⁽¹⁰⁾	عرض النقود ⁽¹⁰⁾	سرعة التداول النقدي
1986-1989	349000.0077	271506	1.28527945
1990-1993	903624.9989	471677	1.89406105
1994-1997	2208074.99	816802.25	2.67456335
1998-2001	3604831.18	1632307.12	2.28287181
2002-2004	5871548.874	3462767.48	1.68281514
2005-2008	9716562.734	6278335.52	1.56510403
2009-2012	14859743.8	9129439.42	1.44579731
2013-201	16891609.28	13294737.9	1.27463916

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى معطيات البنك الدولي

الجدول 04: الصادرات والواردات ومعدل الانفتاح في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2016-1986⁽¹⁰⁾

السنة	الصادرات	الواردات	اجمالي التجارة الخارجية	الناتج المحلي الإجمالي	معدل الإنفتاح %
1986-1989	641354.779	935859.455	1577214.234	2708788.56	58.23
1990-1993	718903.521	764134.09	1483037.61	2785570.49	53.24
1994-1997	769285.245	710971.409	1480256.654	2877048.31	51.45
1998-2001	921242.882	784702.9	1705945.782	3300224.37	51.69
2002-2005	1084809.59	1221351.96	2306161.55	3999545.2	57.66
2006-2009	1094039.33	1640465.4	2734504.735	4588003.78	59.60
2010-2013	942046.443	2172653.1	3114699.543	5135796.24	60.65
2014-2016	892856.442	2733763.78	3626620.222	5779094.46	62.75

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى معطيات البنك الدولي

الجدول 05: توزيع المواد المشكلة للواردات إلى غاية نهاية أوت 2017

نهاية أوت 2017	2016	2015	2014	2013	الوحدة: مليون دولار
5903	8224	9316	11005	9580	السلع الغذائية
1937	2811	3541	3680	3312	بما في ذلك: الحبوب (القمح، الدقيق، دقيق الذرة...)
1012	985	1170	2045	1259	الحليب ومشتقاته
9283	14333	15970	17622	17536	السلع الوسيطة
10007	15895	17740	19619	16702	السلع التجهيزية
5648	8275	8676	10334	11210	السلع الاستهلاكية غير الغذائية
1259	2021	1973	2180	2287	من بينها الدواء
927	1292	2038	2963	3725	السيارات السياحية
30841	46727	51702	58580	55028	الواردات

المصدر: وزارة المالية متاح على <http://www.mf.gov.dz>

الجدول 06: حجم التضخم المستورد وإسهامه في التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري

السنة	الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (1)	معدل التضخم العالمي % (2)	التضخم المستورد % (3) $2^*1=$	معدل التضخم المحلي % (4)	نسبة التضخم المستورد إلى التضخم المحلي % (5) $3/4=$
1986-1989	0.345	6.93	2.394	08.757	27.3
1990-1993	0.274	8.37	2.296	23.687	9.7
1994-1997	0.247	8.03	1.984	20.809	9.5
1998-2001	0.238	3.99	0.948	03.040	31.9
2002-2005	0.305	3.57	1.090	02.758	39.5
2006-2009	0.358	5.46	1.950	04.146	47
2010-2013	0.423	3.74	1.580	05.766	27.4
2014-2016	0.473	1.9	0.899	04.267	21

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى معطيات البنك الدولي

الجدول 07: نتائج إختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	INF	INFIM	MS	TCH
درجة الاستقرار	في الفرق الأول	في الفرق الأول	في المستوى	في الفرق الأول
درجة التكامل	I(1)	I(1)	I(0)	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews09

الجدول 08: اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة المدى

Test Statistic	Value	k
F-statistic	3.927751	3

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews09

الجدول 09: مقدرات معلمات الأجل الطويل (المتغير التابع inf)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFIM	8.694827	3.170196	2.742679	0.0125
TCH	-0.102210	0.072798	-1.404025	0.1756
MS	0.557385	0.257690	2.163005	0.0428
C	-11.305253	10.858895	-1.041105	0.3102

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews09

الجدول 10: نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL (المتغير التابع inf)

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: INF				
Selected Model: ARDL(2, 0, 1, 2)				
Date: 12/29/17 Time: 01:14				
Sample: 1986 2016				
Included observations: 29				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	0.319149	0.130846	2.439130	0.0242
D(INFIM)	4.182657	1.361228	3.072709	0.0060
D(TCH)	0.495846	0.138041	3.592011	0.0018
D(MS)	0.206699	0.068883	3.000722	0.0071
D(MS(-1))	-0.148704	0.070396	-2.112407	0.0474
CointEq(-1)	-0.481051	0.091447	-5.260412	0.0000
Cointeq = INF - (8.6948*INFIM -0.1022*TCH + 0.5574*MS -11.3053)				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج eviews09

الجدول 11: نتائج اختبار LM- TEST

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.326552	Prob. F(1,19)	0.5744
Obs*R-squared	0.490000	Prob. Chi-Square(1)	0.4839

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج eviews09

الهوامش:

¹ عفرأء حضور، 2015، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سوريا خلال الفترة (1990-2010)، مجلة جامعة البعث، المجلد 37، العدد

الأول

² شقبق عيسى، 2017، بن زيان راضية، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر ، مجلة بحوث، المجلد 11، العدد

الثاني.

³ Jongmoo Jay Choi, 1985 , **International Trade and Transmission of inflation**, University Press of America.

⁴ د. رمزي زكي، 1972، التضخم المستورد، دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلاد العربية ، معهد التخطيط القومي، الطبعة الأولى، ص

115

⁵ د. طارق توفيق الخطيب، 2014، التضخم المستورد في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 1، ص 6

⁶ بن يوسف نوة، 2016، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة دكتوراه،

جامعة محمد خيضر -بسكرة-، ص: 86

- ⁷ د. احمد رمضان شنيش، 2013، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)، مجلة جامعة الزاوية، العدد الخامس عشر، المجلد الأول، ص 249-250.
- ⁸ د. احمد رمضان شنيش، مرجع سبق ذكره، ص 251
- ⁹ تومي صالح، 2002، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص 303
- ¹⁰ د. احمد رمضان شنيش، مرجع سبق ذكره، ص 253.
- ¹¹ يحيات مليكة، 2007، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة: 1970-2005، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص 51
- ¹² يحيات مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 52
- ¹³ عبد المجيد قدي، 2005، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية وتقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 48.
- المواقع الالكترونية:

<http://www.mf.gov.dz>

<https://www.unescwa.org/ar>